حديث المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية
تصدر عن المعهد المالي - العدد ١٨، كانون٢ ٢٠٠٤



المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة، بيروت ١٤-١٧-ت١ ٢٠٠٣

الافتتاحية

عام حافل بالإنجازات ينقضي ... ليطل عام جديد بتحديات جديدة ...

تميز العام ٢٠٠٣ باعتباره عاماً حافلاً بالصعاب والتحديات. لكن تلك الصعاب اقترنت في آن معاً بالنجاحات والوعود الكبيرة بالخير للسنوات المقبلة. فعلى الرغم مما حفل به العامُ المنصرم من أحداث وتطورات إقليمية وعالمية وتشنجات محلية، فقد تحققت فيه إنجازات كبيرة على الصعيدين المالي والاقتصادي، وخصوصاً في أعقاب انعقاد مؤتمر باريس٢. لقد بذلت وزارة المالية جهوداً دؤوبةً بحيث استطاعت أن تسهم في تحقيق بداية تغيير لدى المواطنين والمسؤولين وشركاء لبنان في العالم، ولاسيما المنظمات الدولية، لجهة تظهير صورة مميزة عن عملها تتجلى في الجدّية والحرص الحقيقي على السير قدماً في عملية الإصلاح المالي والاقتصادي ومواكبة المتغيرات والتكيف المستمر مع التحولات الجارية على أكثر من صعيد.

التقدم في كافة المديريات...

لقد حقق العاملون في وزارة المالية عامة وفي كل الدوائر التابعة لها من أصغر وحدة إلى أكبر مديرية تقدماً ملحوظاً يشهد له الجميع. ولم يكن لهذا التقدم أن يحصل لو لم يساهم كل موظف وعامل في الوزارة في تحقيق التغيير النوعي في انطباع الناس حول الإدارة المالية ◄◄

برعاية
البنك العربي

في هذا العدد

الافتتاحية

التدريب
- المعايير الدولية للمحاسبة (ص٢)
- لغات ومعلوماتية (ص٢)
- حصة الجمارك في التدريب
  - لقاء جمركي لحماية الملكية الفكرية (ص٣)
  - دورة تدريبية طويلة حضرها متدرّبان اثنان فقط (ص٣)

شركاء في التدريب
- التعاون مع وزارة المالية الفرنسية (ص٤)
- الشراكة مع معهد البنك الدولي (ص٤)
- إدارة الدين العام ... في معهد القانون الدولي في واشنطن (ص٥)
- التعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (ص٥)
- وزارة المالية ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (ص٥)
- برنامج التدريب الإقليمي للجمارك بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية (ص٦)

أخبار الوزارة
- صندوق النقد الدولي في زيارة إلى وزارة المالية والمعهد المالي (ص٧)
- دراسة بعثة صندوق النقد الدولي عن إدارة النفقات (ص٨)
- مؤتمرات واجتماعات UNCTAD، WADMO (ص٨)
- موظف القطاع العام: ما هي التعويضات التي يحق له بها؟ (ص٩)

مشاريع جديدة
- البنية التحتية وشبكات الاتصال والخدمات المشتركة: هواجس المكننة في وزارة المالية (ص١٠)

الملف
- المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة (ص١١)

أخبار سريعة - ص ١٣

حديثكم حديثنا - ص ١٤
- طوق الياسمين: تحية إلى نزار قباني (ص١٤)
- الاقتصادات النامية وتحديات العولمة (ص١٥)

حياة الوزارة - ص ١٥

المكتبة المالية - ص ١٧

الافتتاحية



وذلك من خلال تعامله اليومي مع المكلفين والمواطنين وأدائه لعمله والتزامه ببرنامج التحديث والإصلاح.

في اليانصيب وإدارة الحصر:
زادت واردات اليانصيب الوطني أكثر مما توقعنا وتحسنت مبيعات إدارة الحصر وإيراداتها ومنها تلك التي تستوفى عن طريق الجمارك.

في مديرية المساحة والشؤون العقارية:
حققت مديرية المساحة والشؤون العقارية قفزات نوعية في استكمال أعمال المكننة التي ستتم في منتصف العام ٢٠٠٤ في الدوائر العقارية كافة، وفي نهاية العام ٢٠٠٤ لدوائر المساحة كافة. كذلك في الزيادة المحققة في واردات الخزينة من هذه المديرية، فضلاً عن التحسن الكبير في مستوى ونوعية خدماتها للمواطن.

في إدارة الجمارك:
أما في إدارة الجمارك، فقد عادت الواردات إلى الزيادة لجهة الحجم والقيمة وتحسنت خدمات الإدارة الجمركية بشكل لافت، خصوصاً مع بدء العمل بالرقابة اللاحقة مما وضع الإدارة الجمركية على ذات المستوى مع الإدارات الجمركية في العالم المتحضر سيما وأن ٧٥ في المئة من البيانات الجمركية باتت تنجز في ذات اليوم الذي ترد فيه إلى مديرية الجمارك فتجري معالجتها وتسييرها عبر الخط الأخضر.

في مديرية المالية العامة:
شهدت مديرية المالية العامة تحقيق إنجازات مهمة خاصةً لجهة النجاح في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة التي باتت اليوم تنافس عائدات الجمارك في إيراداتها، وقد نفذتها وزارة المالية بقدر عال من الكفاءة والمهنية والمعاصرة.

كذلك الأمر فإن الدوائر المالية الأخرى تعمل بفاعلية أكبر خصوصاً في تحصيل الواردات والضرائب، فيما تعمل مديريات الموازنة والصرفيات والخزينة على تحديث أنظمتها ووسائل عملها. ومثالاً على ذلك دائرة التقاعد التي حققت إنجازات هامة لجهة مكننة تعاملها مع المتقاعدين بالرغم من كل الانتقادات التي توجه، وحيث وفرت تلك الدائرة على كبارنا المتقاعدين الكثير من الجهد والوقت من خلال اعتمادها أساليب جديدة. كذلك نجحت الدائرة في استعادة مليارات الليرات من أموال الخزينة التي كانت تصرف دون وجه حق.

وفي المعهد المالي أيضاً...

وبالإضافة إلى ذلك كله، فقد تمكنا خلال العام ٢٠٠٣ وبفضل تعاون السادة النواب من تشريع العمل في المعهد المالي والذي كنا قد استحدثناه في العام ١٩٩٦، وهو قد أصبح اليوم من أهم المؤسسات في وزارة المالية، يعمل على خدمة إداراتها كافة ويساهم في تعزيز انفتاح الوزارة على العالم والمتغيرات وفي رفع كفاءة وتحسين مهارات ومعارف العاملين في وزارة المالية. وقد استطاع المعهد أن يسير قدماً باتجاه التوصل إلى معادلة جديدة لجهة أن يكون لكل موظف نصيب في التدريب بحيث يحصل كل موظف في المعدل المتوسط على يوم تدريبي واحد في الشهر. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن أكثر من ١٠٪ من العاملين في وزارة المالية قد خضعوا لدورات تدريبية خارج لبنان، معظمها على عاتق الجهات المانحة.
إن اعتماد وزارة المالية لسياسة تتسم بالانفتاح والتكيف مع التطورات والتعامل مع المتغيرات بعقلية جديدة هو ما ميزها خلال العام ٢٠٠٣ وما نرجو أن يميزها أيضاً مستقبلاً.

معالم المرحلة المقبلة

إن المرحلة المقبلة ليست سهلة، وهي تحمل معها تحديات كبيرة، خاصة على الصعيدين القومي والوطني، الأمر الذي يفرض علينا أخذ ذلك في الاعتبار وتحسين أوضاعنا والتصرف وفق ما تقتضيه تلك المتغيرات وحسن استخدام التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والانفتاح على الأسواق. وقد يتأتى عن ذلك بعض الصعوبات التي يكون علينا أن نتعامل معها بإيجابية خلاقة. إن هذه الصعوبات المرتقبة هي حتماً وعلى المدين القصير والمتوسط أقل كلفة وألماً من الصعوبات التي يتحتم علينا أن نواجهها فيما لو لم نبادر ونتكيف ونتفاعل مع المتغيرات الحاصلة.
فلطالما تميز لبنان على سائر دول المنطقة في قدرته على التكيف والتفاعل، وهو ما نحتاجه الآن أكثر من أي وقت مضى، إذ سيكون علينا أن نتعامل مع هذه المرحلة القادمة ونستفيد من الفرص التي تحملها ونحصّن أنفسنا تجاه المخاطر التي تطرحها ونمنع عن أنفسنا وعن وطننا مخاطر التهميش والتردي.

إن الوضع الاقتصادي والمالي يتطلب المزيد من الإصلاحات الجذرية والملائمة التي يبدو أن الظروف السياسية المحلية القائمة قد لا تسمح بخوضها الآن. لكن تأجيل القيام بالإصلاحات الضرورية لا يعني إلغاءَها أو عدم الحاجة إليها. فلقد أثبتت الأيام أن تأجيل عملية الإصلاح إنما يزيد من كلفة تلك الإصلاحات ومن استعصاء مواطن الخلل على المعالجة. لذلك يكون علينا موظفين وعاملين في وزارة المالية، من منطلق حرصنا على بلادنا، أن نسرّع هذه العملية على الرغم من الممانعة السياسية الآنية ليتمكن اقتصادنا من التكيف مع المتغيرات ولننجح في إدارة الموارد المتاحة بشكل أفضل ومردودية أعلى تحقق زيادة في الإنتاج والإنتاجية. كما يتوجب علينا الاستمرار في العمل على تخفيض حجم الدولة التي عليها تحديد دورها ومهماتها، بما يفسح للقطاع الخاص بأن يتولى ما يمكن أن يقوم به بشكل أفضل وأفعل وأقل كلفة.

إن هذا يعني ألا تستقيل الدولة من المهام التي لا يمكن ولا يجوز لها الاستقالة منها. وهي لذلك عليها أن تتابع مسيرتها في تعزيز دورها في المراقبة والإشراف والمتابعة والتحفيز حفاظاً على حقوق المواطنين ومنعاً لتحول القطاعات التي يصار إلى تخصيصها من احتكار الدولة إلى احتكار القطاع الخاص.

وجرياً على عادتها كلَّ عام، تضع دوائر وزارة المالية مخططاتها السنوية لتحسين الأداء وتضمنها البرامج والأهداف العامة والخاصة والجداول الزمنية للتنفيذ. وسوف تعمل وزارة المالية في العام ٢٠٠٤ على تحقيق الأهداف التي تضعها الدوائر المختلفة بالتعاون معنا ضمن مخططاتها السنوية، كما ستعمل الوزارة على مراقبة تنفيذها من خلال مؤشرات الأداء. وسنظل نعمل أيضاً على تحسين الأداء من خلال تعزيز التدريب وتوسيع نطاقه وجعله أكثر تخصصية وإدراجه ضمن المخططات السنوية لجميع مديريات ودوائر وزارة المالية.

إن وزارة المالية مستمرة في التزامها خدمة المواطن الذي هو محور اهتمامها وعلة وجودها ووجودنا جميعاً في هذه الوزارة؛ حيث نقوم باسمه ومن أجله بالدور المناط بنا القيام به. فالمواطن هو من يدفع رواتبنا والذي لخدمته نتولى القيام بمهامنا. لذلك فعلينا احترامه وتفهم حاجاته ومتطلباته والسعي دوماً لتقديم أفضل الخدمات له بأقل كلفة ممكنة وبأسرع وقت ممكن. كما والاستمرار في العمل الدؤوب لاستعادة ثقته بالمالية العامة وبإدارات الدولة كافة، فالثقة تبقى هي أساس النمو وركيزة الاستثمار.

وفقنا الله إلى القيام بواجباتنا وحفظ لنا بلادنا آمنة ومزدهرة.

وزير المالية

فؤاد السنيورة

أعزائي قرّاء حديث المالية...
يمكنكم إرسال ملاحظاتكم على بريدنا الإلكتروني التالي:
hadithelmalia@if.org.lb.

مقتطفات من العام ٢٠٠٣



الوزارة تحتفل بعيد مكتبتها-شباط ٢٠٠٣



الوزارة تطلق دليل ضريبة الدخل-حزيران ٢٠٠٣



الوزارة ومعهد البنك الدولي-حزيران ٢٠٠٣

المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة، ت١ ٢٠٠٣

المعـايـيـر الـدولـيـة للـمحـاسـبـة:

٤ دورات تدريبية تناولت المعيارين ٧ "قائمات التدفق النقدي" و٢٣ "تكاليف الاقتراض"

نظّم المعهد المالي في الفترة الممتدة ما بين ٣٠ أيلول و١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣، أربع دورات تدريبية تناولت المعيارين ٧ "قائمات التدفّق النقدي" و٢٣ "تكاليف الاقتراض" شارك فيها ٨٥ موظفاً من مختلف مديريات وزارة المالية. قام المدرّب شادي يعقوب، أستاذ في الشؤون المالية في جامعة الروح القدس، بشرح المبادئ العامة والمستندات التي يرتكز عليها المعياران ونظم تمارين تطبيقية ساعدت المتدربين على فهمهما بطريقة أفضل.

• المعيار رقم ٧ "قائمات التدفق النقدي"

يهدف إلى الالتزام بتوفير معلومات حول التغيرات التاريخية في التدفقات النقدية وما يعادلها للمنشأة بواسطة قائمة التدفق النقدي التي تصنف التدفقات النقدية إلى تدفقات ناجّة عن نشاطات استثمارية وتمويلية.

• المعيار رقم ٢٣ "تكاليف الاقتراض"

يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض. يقضي هذا المعيار عموماً بالاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف. ولكنه يسمح برسملة تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرةً إلى تملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهّل وذلك كمعالجة بديلة مسموح بها. ■

المعيار رقم ٧ "قائمات التدفق النقدي" Cash Flow Statement

ما هي فوائد المعلومات حول التدفق النقدي؟

١. تزود مستخدمي القائمات بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المنشأة، وهيكلها المالي وقدرتها على التأثير في مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها لأجل التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة؛
٢. تفيد معلومات التدفق النقدي في تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية وما يعادلها؛
٣. تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمنشآت مختلفة؛
٤. تحسّن قابلية المقارنة بين تقارير الأداء لعدة منشآت لأنها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات والأحداث.
٥. تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ، وتوقيت، التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد منها؛
٦. تستعمل في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية المستقبلية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق وأثر الأسعار المتغيرة.

المرجع: كتاب المعايير المحاسبية الدولية من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين - 1999

لـغـات ومـعـلـومـاتـيـة:

أرقام قياسية جديدة في امتحان الـ TOEIC

بعد حضورهم ٣٠ ساعة تدريب في اللغة الإنكليزية نظمها المعهد المالي بالتعاون مع الأمديست، خضع ١٤ موظفاً من وزارة المالية لامتحان الـ TOEIC حيث وفقوا إلى تسجيل علامات عالية. وقد حلت المراقبة رانيا الشعار (مديرية الضريبة على القيمة المضافة) في المرتبة الأولى مسجلةً أعلى معدّل (٩٤٥) من بين الذين تقدموا إلى هذا الامتحان في العامين الأخيرين. ولا بد من التذكير أن الموظفين اللذين سجلوا أعلى معدّل علامات خلال السنوات الماضية هم:

التدريب على المعلوماتية في دوراته الجديدة: نظام Microsoft Outlook

السنة	متوسط المعدّلات	أعلى معدّل	صاحب أعلى معدّل
٢٠٠١	٧١٥	٨٨٠	طلال كرباج مراقب ضرائب في مديرية الواردات
٢٠٠٢	٨٠٥	٩٣٠	جوسلين خليفة مراقبة ضرائب في مديرية الـ TVA
٢٠٠٣	٨١٩	٩٤٥	رانيا الشعار مراقبة ضرائب في مديرية الـTVA

تماشياً مع التطور الحاصل في استعمال الأدوات والأنظمة المعلوماتية المخصصة لتنظيم الأعمال المكتبية اليومية في وزارة المالية، وبهدف تنمية قدرة الموظفين وتمكينهم من استعمال البريد الإلكتروني الذي أصبح متوفراً لمعظم الموظفين والعاملين في الوزارة من خلال الشبكة المعلوماتية الداخلية، باشر فريق التدريب على المعلوماتية في المعهد المالي بالتدريب على نظام ميكروسوفت أوتلوك ابتداءً من شهر أيلول ٢٠٠٣. يعتبر هذا النظام من أهم البرامج المكتبية والأوسع انتشاراً في العالم حيث يمكّن كل شخص وكل موظف إداري في شتى المجالات، من تنظيم أعماله اليومية وتذكيره بالمواعيد المحددة مسبقاً وهو يتضمن أيضاً تطبيقات كثيرة ومهمة تساعد الموظف على تذكر الأعمال الموكلة إليه.
بدأت الدورات في أواخر شهر أيلول ٢٠٠٣، ونظّم المعهد المالي حتى أوائل تشرين الثاني، ٤ دورات تدريبية ضمّت ٣٦ موظفاً من مختلف مديريات المالية العامة، وإدارة الجمارك. تناولت الدورات عدّة مواضيع أهمها:

- كيفية إرسال وتلقي رسائل إلكترونية من نظام أوتلوك.
- كيفية إرفاق ملفات إلكترونية بالرسائل.
- كيفية استحداث وإدارة دفتر عناوين Address Book.
- كيفية تنظيم وأرشفة الرسائل؟
- كيفية إضفاء طابع شخصي على الرسائل (إضافة توقيعك في نهاية الرسالة الإلكترونية، إعطاء الرسالة تصميماً خاصاً بك)■

لإضافة توقيعك في رسائلك اتبع الإجراءات التالية:

١. على شريط التنقل الأعلى لنظام أوتلوك، انقر Tools؛
٢. من ثم انقر Options؛
٣. اختر Mail Format من ثم انقر على Signatures؛
٤. انقر على New، من ثم اطبع النص الذي تريد إضافته تلقائياً إلى رسائلك.

لدى الانتهاء، يضيف نظام أوتلوك توقيعك على كل رسالة ترسلها.

!!! تذكير !!!

× تستمر الدورات التدريبية حول كيفية استعمال نظام أوتلوك طوال العام ٢٠٠٤؛ للمشاركة الرجاء مراجعة الآنسة منال مهدي في المعهد المالي.
× لا بد من التذكير بأن لائحة العناوين الإلكترونية لكافة الموظفين أي ما يعرف بلائحة "All Users" قد وضعت لأهداف مهنية تقتصر على تبادل الرسائل والملاحظات الخاصة بالعمل فقط.

التـدريـب عـلـى الـمـعـلـومـاتـيـة بالأرقـام: من ٢٠٠٣/٨/١ ولغاية ٢٠٠٣/١٢/٣٠

المديرية	المادة	العدد
مديرية الجمارك	برامج معالجة النصوص والجداول (للمبتدئين)	١٢
	برامج معالجة النصوص والجداول (متقدم)	٨
	برنامج العروض التقديمية	٤
	برنامج Outlook	٤
المديرية العامة للمالية	برامج معالجة النصوص والجداول (للمبتدئين)	٨
	برامج معالجة النصوص والجداول (متقدم)	١٦
	دورة تدريبية لاستخدام شبكة الإنترنت	٩
	برنامج العروض التقديمية	٣
	برنامج Outlook	٣١
مديرية الشؤون العقارية والمساحة	برامج معالجة النصوص والجداول (للمبتدئين)	١٣
	برامج معالجة النصوص والجداول (متقدم)	٣
فريق تعزيز واردات الإدارة المالية	برامج معالجة النصوص والجداول (متقدم)	١
	نظام Outlook	١
المجموع		١١٣

حصـة الجمـارك في التدريـب:

لقاء جمركي لحماية الملكية الفكرية



يـوم الاثـنين في ٢٢ أيـلـول ٢٠٠٣، نـظّـمت إدارة الجمـارك الـلـبـنـانـيـة حلقة حوار في المعهد المالي تناولت مـوضـوع "حـمـايـة الملـكـيـة الصـنـاعـيـة". أدار الجلسة الخبير الياباني السيد فوكاتسو، المعتمد من قبل شركة تويوتا لصناعة السيارات وقطع التبديل العائدة لـهـا وحضـرهـا ثـلاثـون مـوظـفـاً جمركياً، إضافة إلى حوالي عشرين موظفاً من وزارة الاقتصاد وممثلين من القطاع الخاص. ■

دورة تدريبية طويلة حضرها متدرّبان اثنان فقط!

من ١ أيلول حتى ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٣ قامت إدارة الجمارك بتنظيم دورة تدريبية طويلة ضمّت متدرّبين اثنين فقط هما الضابطان المتخرّجان شربل توما ونضال ذياب! هدفت هذه الدورة إلى تعريفهما بكيفية سير العمل في مختلف مصالح ودوائر الجمارك بشكل يمكنهما من استلام مهامهما في إدارة الجمارك من دون صعوبة. أما أهم المواضيع التي تناولتها دورة التنشئة هذه فهي:

١. تـنـظـيـم إدارة الجمـارك: الـتـعـمـيـم رقـم ٣٤ (تـنـظـيـم إدارة الجمـارك)، تـنـظـيـم الضـابـطـة الجمـركـيـة، قـانـون قضـاء عسكري (أحكام الكتاب الثالث)، إلخ.
٢. خدمات الضابطة الجمركية: دراسة التعاميم الإدارية ١١، ٢٢، ٦٠، ٧١، ٨٤، ٨٦، ٨٩، ٩٢، ٩٣.
٣. المحاسبة الإدارية: دراسة التعاميم الإدارية ٣٣، ٤٣، ٧٧، ١٣٩، ١٥٩.



٤. نظام القضايا: نظام القضايا الجمركية، دليل المصالحات (تعميم رقم ٣٩)، أصول المحاكمات الجزائية (مهام الضابطة العدلية، الأعمال المنوطة برجال الضابطة العدلية).
٥. شؤون جمركية: قانون الجمارك، النظام الجمركي. ■

التعاون مع وزارة المالية الفرنسية

بعثة من الجمارك الفرنسية: تعزيز التفتيش الجمركي ومكافحة التزوير



في إطار التعاون مع وزارة المالية الفرنسية، زارت بعثة من الجمارك الفرنسية تتألف من المفتش رولان أوغوستان ورئيس فريق الأبحاث رودولف غوترو، وزارة المالية اللبنانية في مهمة دامت ٨ أيام (٥-١٢ كانون الأول). التقى الخبيران كبار المسؤولين في مديرية الجمارك اللبنانية وكذلك الموظفين المعنيين بمكافحة تبييض الأموال، ومكافحة البضائع المزورة وحماية الملكية الصناعية. وقد نظما دورة تدريبية في المعهد المالي هدفت إلى تعزيز مهارات مفتشي الجمارك والمسؤولين عن مكافحة التزوير. ■

مكافحة التهرب الضريبي: دورة تدريبية جمعت مراقبي الضريبة على القيمة المضافة والجمارك

في إطار التعاون مع وزارة المالية الفرنسية، نظم المعهد المالي، من ٢٣ ولغاية ٢٥ أيلول، دورة تدريبية حول طرق الرقابة على الضريبة على القيمة المضافة. وتولى الدورة خبيران من المديرية العامة الفرنسية للضرائب، السيدان أنطوان أكوافيفا وأوليفيه بييتري. أما المشاركون في الدورة، وعددهم ٢٩ موظفاً من مديريتي الجمارك والضريبة على القيمة المضافة، فقد تمكنوا من ترسيخ معارفهم في مجال تحليل هذه الضريبة أو فرض الرقابة عليها، سيما وأن خبرتهم في هذا المجال لا تزال حديثة. وهدفت هذه الدورة إلى مقارنة نظامي الضريبة الفرنسي واللبناني، وطرق الرقابة التي يعتمدها كلا النظامين بالإضافة إلى تحليل المعدلات، وعرض مختلف طرق الرقابة على الضريبة المقتطعة وعلى الضريبة المحصلة.



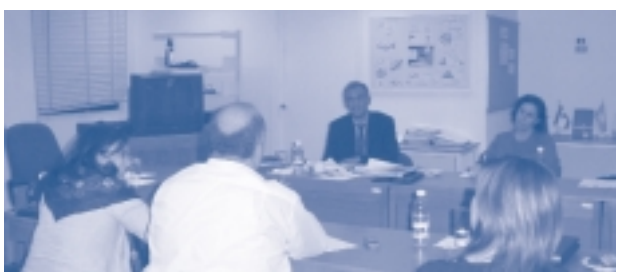
أما أهم المواضيع التي تناولتها الدورة التدريبية كانت:

١. التعريف بالتنظيم الإداري للتدقيق الضريبي كما يطبق في فرنسا.
٢. التعريف بالتصريحات المهنية.
٣. التمكن من الملفّ – (مقاربة أفضل للتدقيق الضريبي من خلال التعمق في ملف المكلف).
٤. التعريف بالمواضيع الأساسية: الحقل الضريبي، القواعد العامة، العمليات الخاضعة.
٥. التعريف بمفهوم الخاضع للضريبة: LASM الأمور المتعلقة بالأراضي Territorialité العمليات المعفاة والخاضعة اختيارياً.
٦. كيف تعمل المؤسسة؟ هل تقوم بتصاريح صحيحة حول رقم أعمالها؟ (رقم الأعمال، وسائل الإنتاج، المخزون طور الإنتاج).
٧. فرض الضريبة على القيمة المضافة على السلع المستعملة: الخدمات غير المادية، توافق الضريبة، تحليل توافق الضريبة المحصلة، إلخ.
٨. هل تقوم المؤسسة باحتساب الضريبة بشكل صحيح؟ المبادئ، المبلغ، الاستثناءات، الشروط المتعلقة بالشكل وبالمضمون، إلخ.
٩. تحليل توافق Cohérence الضريبة على القيمة المضافة، مخاطر التكليف، تحصيل الضريبة على القيمة المضافة على الخدمات، إلخ.

وفي ختام الدورة كانت زيارة لهياكل بعلبك نظمها المتدربون احتفاءً بالزوار الفرنسيين، تلتها مأدبة غداء على ضفاف نهر البردوني. ■

المراقب الرئيسي روجيه لطفي
وحدة السياسات والتشريع الضريبي

الشراكة مع معهد البنك الدولي



تُعد وزارة المالية منذ فترة لعقد شراكة استراتيجية مع معهد البَنك الدولي وقد بدأت المحادثات في هذا الخصوص منذ أوائل السنة. وتوجت هذه الجهود بزيارة وفود من البنك الدولي للإطلاع عن كثب على المعهد وطريقة عمله كان آخرها زيارة السيد مايكل ساريس، المدير الإقليمي للمعارف والتعليم في معهد البنك الدولي بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٣. كان في استقباله فريق المعهد ومنسقو مشاريع الإصلاح الجارية في وزارة المالية وفي طليعتهم السيدة رغدة جابر والسيد سليم بلعا والسيدة رولا رزق. وقد التقى السيد ساريس لاحقاً وزير المالية، الأستاذ فؤاد السنيورة، ومدير عام المالية العامة، السيد آلان بيفاني ومستشار وزير المالية، السيد جهاد أزعور.

وهدفت هذه الزيارة إلى البحث في إمكانية إقامة شراكة بين معهد البنك الدولي والمعهد المالي بحيث يصبح هذا الأخير مركزاً يكثّف من خلاله البنك الدولي نشاطاته التي تستهدف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن ضمن أنشطة الشراكة هذه، تكييف بعض برامج التدريب لتتلاءم مع الواقع الإقليمي بالإضافة إلى تحديد ووضع برامج جديدة تستجيب إلى حاجات دول المنطقة. ويجري التدريب على البرامج التي تستهدف منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا في المعهد المالي وتكون باللغة العربية.

وقد تلا هذا اللقاء اجتماع بوفد من البنك الدولي ضم السيدين عمر أوكارسبان، وسريدار إيار والسيدتين حنين السيّد وهاديا كرم بتاريخ ١٥ كانون الأول هدف إلى تحديد نشاطات التعاون بين معهد البنك الدولي والمعهد المالي وسبل انضمام المعهد المالي إلى شبكة التعلم التي ينسقها معهد البنك الدولي GDLN. ■

إدارة الدين العام ... في معهد القانون الدولي في واشنطن



في إطار التعاون بين المعهد المالي ومكتب الـ AMIDEAST في لبنان، وفي مبادرة هي الأولى من نوعها، قدمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية منح تدريبية من خلال برنامج Training Implementation Plan وقد تمكّن السيد جوزيف منصور من دائرة الدين العام من الإفادة من هذه المنح ومتابعة دورة تدريبية في إدارة الديون العامة في معهد القانون الدولي International Law Institute في واشنطن، امتدت على سبعة وعشرين يوماً ابتداءً من تاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٩ لغاية ٢٠٠٣/١١/١٤.

وقد حضر الدورة المذكورة عدد من المشاركين من عدة دول هي: مصر، تنزانيا، سريلانكا، الهند، بوتان، غانا، نيجيريا، بروناي ولبنان.

حاضر في الدورة خبراء ومستشارون من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأساتذة من جامعة جورج تاون، وتركزت مواضيع الدورة حول إدارة الدين العام، لاسيما كيفية إجراء المفاوضات للحصول على أفضل شروط للاقتراض، وكذلك تحليل مخاطر الاقتراض وغيرها من المواضيع التي لها علاقة بإدارة الدين العام.

كما نظمت للمشاركين زيارات ميدانية لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وجرى أثناء تلك الزيارات عرض حول المنظمة الدولية لضمان المخاطر (MIGA) وأهدافها وخططها المستقبلية. ■



التعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

شاركت السيدة حياة نادر، رئيسة دائرة رسم الانتقال في الدورة التدريبية الخاصة بالضرائب II International Seminar on Taxation (Senior Course) والتي عقدت في طوكيو من ٦ وحتى ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٣.

وقد نظمت هذه الدورة وكالة الضرائب اليابانية من خلال معهد إعداد وتدريب موظفي الضرائب في اليابان والوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وقد شارك فيها ممثلون عن أثيوبيا وغانا وأندونيسيا ولاوس وماليزيا وبيرو والفلبين وفيتنام وساموا واليابان.

تمحورت المحاضرات والنقاشات حول كيفية تنمية وتطوير الضريبة الطوعية وكيفية القيام بأعمال التدقيق الميداني بفعالية وإنتاجية عالية والصعوبات التي تواجه الإدارة الضريبية لاسيما الضريبة على القيمة المضافة. كما ناقشت أهمية التعاون الدولي ودوره في مكافحة التهرّب الضريبي الدولي ومعالجة الصعوبات الضريبية في ما يتعلق بالتجارة الإلكترونية؛ من جهتها، ناقشت الدول المشاركة خبرتها في مجال النظام الضريبي وهيكلية الإدارة الضريبية وأساليب عملها والصعوبات التي تعترضها. وقد تضمن المؤتمر زيارات رسمية إلى مراكز "وكالة الضرائب اليابانية" في كل من طوكيو وأوساكا وكيوتو، حيث اطلع المشاركون ميدانياً على تنظيم الإدارة الضريبية في اليابان وطرق عملها. ■

وزارة المالية ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

في إطار مشروع تحسين خدمة المواطن في الإدارات العامة الذي يموله مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، شارك أكثر من ٦٨ موظفاً من وزارة المالية – دائرة الأملاك المبنية في بيروت والمناطق، في دورة تدريبية حول خدمة المواطن. هدف التدريب إلى توعية الموظف إلى أهمية تلبية حاجات المواطن وإلى إرشاده إلى "لغة" المواطنين وتقنيات خدمتهم بشكل عام، سعياً وراء تحسين الأداء في الإدارات العامة.

أحيا التدريب المدربون الدكتور منح جحا والسيدة جنان دويهي والدكتور رائد محسن. تضمن البرنامج الذي أمتد على ٢٥ ساعة المواضيع التالية: جو العمل المناسب وانعكاسه على مستوى الخدمة، التواصل مع المواطن، مهارات الاستماع والاتصال الناجح، الاتصال عبر الهاتف وأساليبه، التفاعل الناجح مع المواطن، أنماط السلوك الإنساني، حل النزاعات وإدارة الخلافات، وديناميكية العمل الجماعي. وقد أتاح البرنامج التدريبي الفرصة أمام كل موظف وضع دليل خاص به يتضمن نصائح لخدمة المواطن بشكل أفضل. ■

برنامج التدريب الإقليمي للجمارك بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية

الدورة الأولى: تكنولوجيا المعلومات في الجمارك

نظمت إدارة الجمارك اللبنانية بالتعاون مع المعهد المالي دورتها التدريبية الإقليمية الأولى ضمن إطار برنامج التدريب الإقليمي الذي ترعاه منظمة الجمارك العالمية-منطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط، وكان الموضوع "تكنولوجيا المعلومات في الجمارك". هدفت الدورة التي امتدت من ٢٢ إلى ٢٤ أيلول ٢٠٠٣، إلى التعريف بعملية المكننة الشاملة التي تقوم بها إدارة الجمارك اللبنانية منذ العام ١٩٩٤ وعرض لمراحل تقدمها وكيفية معالجتها لمختلف الأوضاع والإجراءات الجمركية. كذلك عرضت الدورة للجهود التي تبذلها مديرية الجمارك لتصل إلى مرحلة الخدمة الإلكترونية المتكاملة كأول مشروع للحكومة الإلكترونية في لبنان (e-government). شارك في هذه الدورة تسعة موظفين جمركيين من جنسيات عربية مختلفة إضافة إلى اثني عشر موظفاً من الجمارك اللبنانية. في اليومين الأولين قام المدرب السيد جورج عازار، الرئيس السابق لمصلحة المركز الآلي الجمركي، بشرح مختلف مراحل التحديث التي مرت بها إدارة الجمارك اللبنانية على طريق مكننة العمل الجمركي. وفي اليوم الثالث والأخير كانت زيارة إلى مرفأ بيروت، حيث اطّلع المتدربون على العمل الميداني بنظام "نجم" والبرامج الملحقة به والمكملة له.



أما أهم المواضيع التي تناولتها الدورة فهي:

- الجمارك اللبنانية كمصدر للمعلومات الجمركية والاقتصادية؛
- النظام الجمركي المعلوماتي في لبنان (نجم) والبيان الجمركي الموحد (SAD)؛
- إجراءات تخليص البضائع في نظام "نجم"؛
- التقييدات والمحظورات والإعفاءات والاتفاقيات في نظام "نجم"؛
- مشروع مكننة المانيفست (منار)؛
- نظام الشهادات العصري للآليات والعربات (شعاع)؛
- الرقابة اللاحقة في إدارة الجمارك. ■

الدورة الثانية: معاينة المواد الكيميائية والخطرة

أيضاً وضمن إطار برنامج التدريب الإقليمي الذي ترعاه منظمة الجمارك العالمية-منطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط، تناولت الدورة التدريبية الثانية التي تولّاها الخبير الكيميائي السيد آمال حداد موضوع "معاينة المواد الكيميائية



والخطرة" وامتدت من ٣٠ أيلول ولغاية ٢ تشرين الأول. هدفت الدورة إلى التعريف بالمواد الكيميائية والخطرة بشكل عام وشارك فيها عشرة موظفين من جنسيات عربية مختلفة، إضافة إلى ثلاثة عشر موظفاً من الجمارك اللبنانية. ■

توجيهات عامة لأخذ وتوضيب عينات من المواد الكيميائية!

١. الكشف على المواد الكيميائية جو مكشوف غير محصور؛
٢. الامتناع عن تذوق أو لحس أي من المواد الكيميائية؛
٣. قراءة اللصيقات الواردة على العبوات قبل المباشرة بفتحها؛
٤. استخدام اليد لتحويل روائح المواد الكيميائية ليس شمها مباشرة، في حال استخدام حاسة الشم للتعرف إليها؛
٥. عدم إعادة العينات المأخوذة أو التي وُضعت في التداول إلى العبوات الأصلية التي أُخذت منها، ذلك لعدم تلويث وإفساد البضاعة؛
٦. عدم إعادة العينات المأخوذة إلى عبوات تحتوي على أصناف أخرى؛
٧. الانتباه إلى طريقة التخلص من بقايا العينات المأخوذة بحيث لا يحصل ضرر شخصي أو تلوث بيئي؛
٨. الانتباه وأخذ الحذر عند أخذ عينات أو تداول بضاعة تحتوي على مادة فوق الأكاسيد (PEROXIDES) لأنّ هذه المواد هي من النوع القابل للانفجار؛
٩. تزويد دوائر الكشف بمعدات وأجهزة بسيطة لأخذ العينات، للحؤول دون التعرض للأذى الشخصي؛
١٠. عدم استخدام مواد مشتعلة (كالقداحات والشموع) للإنارة عند الكشف على المواد الكيميائية في الأماكن المعتمة؛
١١. إزالة المواد الكيميائية في حال انسكابها خارج العبوات، أي على الأرض مثلاً، بالسرعة المبتغاة بواسطة مواد ماصة تكون جاهزة في دوائر الكشف؛
١٢. الانتباه إلى إقفال العبوات التي أُخذت منها العينات الكيميائية بحيث يُمنع تأكسدها أو عرضها للعوامل التي يُمكن أن تُفسدها؛
١٣. الاتصال بالخبير الكيميائي المختص في حال عدم التأكد أو الخوف من التعاطي مع المواد الكيميائية التي هي تحت الكشف.

الدورة الثالثة والرابعة: إجراءات التدقيق الجمركي المكتبي والميداني

ودوماً ضمن الإطار نفسه، تناولت دورتان تدريبيتان موضوع "إجراءات التدقيق الجمركي المكتبي والميداني" وهدفتا إلى تحسين الأداء العام للجمارك من خلال تعزيز الرقابة على المستودعات الجمركية وانسياب البضائع خاصة تلك الخاضعة لرسوم باهظة أو لتقييدات ومحظورات، على أن تتم الرقابة بشكل لاحق لسحب البضائع ولا تسبب أية عرقلة للتجارة. وتتم الرقابة في هذه الحال عن طريق وضع الأدوات الضرورية للرقابة اللاحقة بتصرف الموظف، وتحسين عملية معالجة المعلومات وتطبيق برامج تحليل المخاطر وتعزيز نشاطات التفتيش اللاحقة.

تولى الدورتين السيد لويس كلود موريرا من الجمارك البرتغالية، وقد شارك في الدورة الأولى ٩ ممثلين عن جمارك الدول العربية و١٤ ممثلاً عن الجمارك اللبنانية، وشارك في الدورة الثانية ١٣ ممثلاً عن الدول العربية و٩ لبنانيين.

وقد أتت الدورتان بمثابة خلاصة لفترة دراسة ميدانية مدتها شهر أجراها السيد موريرا لدى دوائر الرقابة في إدارة الجمارك اللبنانية، وضع بنتيجتها برنامجه التدريبي آخذاً بعين الاعتبار إجراءات التدقيق المعتمدة في لبنان ومستعيناً بخبرته في هذا المجال. اعتمد المدرب اللغة الإنكليزية بشكل أساسي في الدورتين، التي امتد كل منها على فترة خمسة أيام (من ١ لغاية ٥ كانون الأول ٢٠٠٣ ومن ٨ إلى ١٢ كانون الأول)، تخللتها جولة ميدانية على دوائر الرقابة المركزية لإدارة الجمارك اللبنانية الموجودة في مرفأ بيروت، حيث اطّلع المشاركون على إجراءات التدقيق والبحث عن التهريب والأنظمة المكننة والبرامج التي تستعين بها هذه الدوائر لتحسين عملها. ■



جدول بالدورات التدريبية الخاصة بموظفي الجمارك والتي سوف تعقد في لبنان في إطار التعاون مع منظمة الجمارك الدولية

دورات الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠٠٤

	موضوع الدورة	تاريخ الانعقاد من	إلى
١	الترانزيت وإجراءات الحدود	٢٠٠٤/١/١٩	٢٠٠٤/١/٢٠
٢	الإدخال المؤقت وردّ الرسوم	٢٠٠٤/١/٢١	٢٠٠٤/١/٢٢
٣	القيمة للأغراض الجمركية	٢٠٠٤/٢/١٦	٢٠٠٤/٢/٢٠
٤	قواعد المنشأ	٢٠٠٤/٣/٢٢	٢٠٠٤/٣/٢٧
٥	تنمية الموارد البشرية	٢٠٠٤/٤/١٩	٢٠٠٤/٤/٢١
٦	النظام المنسق	٢٠٠٤/٥/١٠	٢٠٠٤/٥/١٤
٧	إدارة المخاطر	٢٠٠٤/٦/٧	٢٠٠٤/٦/١١

صندوق النقد الدولي في زيارة إلى وزارة المالية والمعهد المالي

في زيارة هي الأولى لوفد رفيع المستوى من صندوق النقد الدولي ترأسه نائب مدير عام الصندوق والمسؤول عن العلاقة مع لبنان، السيد أوغوستان كارستن، تعرّف أعضاء الوفد على المعهد المالي حيث اجتمعوا بكبار المسؤولين والمستشارين في وزارة المالية وعلى رأسهم وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة وذلك يوم الجمعة ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٣.

تم خلال اللقاء عرض لمختلف مشاريع الإصلاح والتحديث التي أنجزتها الوزارة وتلك التي لا تزال في طور التطبيق ومنها مشاريع الإصلاح الضريبي، تحديث إدارة ومعاملات الجمارك، إدارة الخزينة والإنفاق العام، إدارة الدين العام، تحديث معاملات المساحة والشؤون العقارية، وتحديث إدارة شؤون المتقاعدين.

وقد أثنى أفراد وفد صندوق النقد وبالأخص السيد كارستن، على الرؤية الشمولية التي يتمتع بها مسؤولو الوزارة لتحقيق الإصلاح والتحديث. كما أشاد بالتماسك والمثابرة في تطبيق خطة التحديث وبالإدراك المبكر للمسؤولين في وزارة المالية أهمية تنمية الموارد البشرية كحجر زاوية في أية عملية تطوير مثنياً على الدور الذي يقوم به المعهد المالي في هذا المجال من خلال تحضيره ومواكبته لعمليات الإصلاح. كما وأبدى أعضاء الوفد إعجابهم بالتوجهات الهادفة إلى تحسين الخدمات



المقدمة للمواطنين وجعلها من أوليات عمليات التحديث، وبالتحول التدريجي نحو الإدارة الإلكترونية، والعمل على الاستفادة من الخبرة والتجارب العالمية في مختلف المشاريع بعد تكييفها مع الواقع اللبناني. كما شدد الوفد على إمكانية أن يصبح لبنان بنفسه نموذجاً يقتضى به إقليمياً في بعض مشاريع الإصلاح لاسيما مشروع إدارة المساحة والشؤون العقارية.

في ختام اللقاء جال وفد الصندوق على المعهد حيث تعرّف على المكتبة المالية، من ثم قام بزيارة قصيرة إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة حيث اطلع عن قرب على العمل الجاري.

وبعد سلسلة اجتماعات عقدت في القصر الحكومي، اختتم الوفد زيارته بمؤتمر صحافي عقد بحضور وزير المالية في مبنى الإسكوا تم خلاله عرض نتائج المحادثات التي أجراها الوفد مع كبار المسؤولين اللبنانيين. ■

دراسة بعثة صندوق النقد الدولي عن إدارة النفقات

عقدت بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٣ ورشة عمل حضرها كبار المسؤولين في وزارة المالية هدفت إلى استعراض ومناقشة نتائج زيارة بعثة صندوق النقد الدولي التي ترأسها السيد احتشام أحمد، رئيس قسم إدارة النفقات العامة في صندوق النقد الدولي، ومناقشة خلاصة اقتراحات البعثة لجهة إصلاح إدارة النفقات. وكانت البعثة قد زارت لبنان بناءً على طلب وزارة المالية، خلال الفترة الممتدة من ٢٥ تموز إلى ١١ آب، بهدف مساندة الوزارة في استكمال عملية تطوير الإدارة المالية التي أطلقتها الوزارة منذ سنوات. وعرضت خلال الاجتماع المواضيع التي تناولها تقرير البعثة، وأهمها:

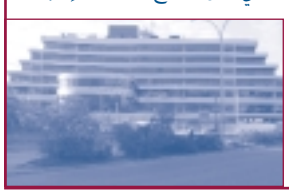
- تطوير نظام تحضير الموازنة لجهة مراجعة أسس تحضير الموازنة في إطار تطبيق معايير GFS ٢٠٠١ الجديدة. كذلك دراسة إمكانية مواءمة حسابات مجلس الإنماء والإعمار ومجمل إنفاقه مع الموازنة العامة من أجل التوصّل إلى توحيد الأنظمة المتبعة.
- تفعيل إدارة عمليات الخزينة لاسيما مراجعة نظام إدارة أموال الخزينة (cash flow management) واقتراح أسس للتخطيط المالي ولتطوير فعالية الإدارة المالية.
- تحسين عملية تنفيذ الموازنة وتطوير التقارير الناتجة عنها واقتراح وضع تقارير جديدة تستعمل للتخطيط ولتحضير القرارات المالية.
- مراجعة الرقابة على النفقات بهدف تبسيط وتفعيل الإجراءات المتبعة.
- تطوير قدرات وزارة المالية في التحليل الاقتصادي والمالي من خلال وضع أسس علمية لتقدير الوضعية المالية المستقبلية وتنبؤ الأخطار المالية.
- تحديد الموجبات الأساسية للانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء وتحديد مؤشرات الأداء.

وقد ركّز وزير المالية على أهمية هذه الإصلاحات وأعلم الحضور بتصميمه المضي قدماً في تنفيذها في مطلع العام المقبل وفقاً لخطة عمل مدروسة. وقد أجاب السيد أحمد على أسئلة الحاضرين، واعداً بوضع جميع الطاقات التقنية المتوفرة لدى صندوق النقد في متناول وزارة المالية. ■

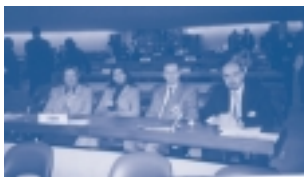
هلا سالم، مكتب وزير المالية

وزارة المالية في مبناها الجديد

ضمن خطة توحيد مراكز إدارات ووحدات مكاتب وزارة المالية في بيروت من خلال جمعها في مبنى واحد، انتقل فريق مديرية المحاسبة العامة وفريق المحاسبة الخاص وفريق إدخال المعلومات التابع لضريبة الدخل على الرواتب والأجور وجزء من المركز الإلكتروني إلى المبنى الجديد للوزارة، الذي يقع على طريق كورنيش النهر، بالقرب من المعهد المالي. وكانت الوزارة قد بدأت بناء المبنى الجديد في مطلع العام ١٩٩٧. ومن المتوقع أن ينتهي العمل به خلال السنة القادمة وأن تنتقل إليه دوائر مالية وضريبية مختلفة. أما الهدف الرئيسي من جمع كافة الإدارات في مبنى واحد ضمن مدينة بيروت فهو تسهيل إجراءات ومعاملات المواطنين بحيث لا يضطروا إلى الانتقال من مبنى إلى آخر من أجل إنجاز معاملاتهم.



مؤتمرات واجتماعات UNCTAD و WADMO في جنيف



شارك وفد لبنان برأسه مدير المالية العامة، السيد ألان بيفاني، بالاجتماعات الأربعة التي نظمتها أمانة الأنكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (UNCTAD) بالتعاون مع الاتحاد العالمي لمكاتب إدارة الدين (WADMO) خلال الفترة الممتدة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني. انعقدت الاجتماعات في قصر الأمم Palais des Nations في جنيف، وتمحورت حول المواضيع التالية:

١. المؤتمر الدولي الإقليمي الرابع لإدارة الدين.
٢. الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية لنظام إدارة الدين والتحليل المالي DMFAS.
٣. المؤتمر الثالث والجمعية العمومية للاتحاد العالمي لمكاتب إدارة الدين (WADMO) (نظما بالاشتراك مع UNCTAD).
٤. اجتماع اللجنة الإدارية للاتحاد العالمي لمكاتب إدارة الدين.

هدفت تلك الاجتماعات إلى تبادل خبرات الدول الأعضاء في مجال الدين العام والإطلاع على أحدث التطورات بالنسبة لإدارة الدين.

حضر الاجتماعات المذكورة حوالي ثلاثمائة مشترك من مدراء الدين في أكثر من ٩٠ دولة وكذلك خبراء وممثلون عن مؤسسات دولية وإقليمية معنية بالتمويل كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات التصنيف الدولي (Standard&Poor's) وبنك التسويات الدولي (BIS) والمعهد الدولي للاقتصاد الكلي والإدارة المالية لشرقي وجنوبي أفريقيا (MAFMI) وبنك فرنسا والمؤسسة العالمية للسوق الأولي...

أما وفد لبنان فتألف من كل من مدير عام المالية العامة، السيد آلان بيفاني، ورئيسة دائرة الدين العام الآنسة أمل شبارو والآنسة ليلى الحصري من دائرة الدين العام والسيد رافي كندرجيان من مكتب وزير المالية، والسيد عمر نجا من مجلس الإنماء والإعمار. ■

أمل شبارو
رئيسة دائرة الدين العام

هل تعلم؟

- أن إدارة الدين العام تتم في وزارة المالية وفي كل من مجلس الإنماء والإعمار ومصرف لبنان معتمدة على برنامج للديون أعدته الأنكتاد يُعرف بنظام إدارة الدين والتحليل المالي (DMFAS).
- أن لبنان قد انتخب وللمرة الثانية، أثناء اجتماع الجمعية العامة لـ WADMO وبالاقتراع السري، عضواً في لجنة الإدارة (STEERING COMMITTEE of WADMO) ممثلاً مجموعة دول الشرق الأوسط، إلى جانب كل من الدول الأعضاء وهم الفلبين، جمهورية الدومينيكان، أوغندا، الغابون، هندوراس، أندونيسيا، نيجيريا والسودان.

للمزيد من المعلومات حول هذه الاجتماعات راجعوا موقع الإنترنت التالي: www.unctad.org/dmfas

موظف القطاع العام: ما هي التعويضات التي يحق له بها؟



يتمتع الموظف في القطاع العام بالعديد من الحقوق والضمانات يجيز له بها القانون مقابل الخدمة التي يؤديها للمواطن والجهود التي يبذلها في خدمة الحركة الاقتصادية للبلاد وحفظ أمنها وأمانها. وتختلف حقوق وضمانات الموظف باختلاف القوانين والأنظمة السياسية والوظيفية والاقتصادية التي ترعى عمله. فالدول التي تعتمد نظام الوظيفة العامة المغلق* كلبنان، تعطي لموظفيها ضمانات غير مادية كثيرة أهمها التوظيف مدى الحياة Long Employment Life وهذه ضمانة لا تضاهيها أية ضمانة أخرى مادية كانت أم معنوية، وهي تميّز موظف القطاع العام عن أقربائه وإخوانه في مؤسسات القطاع الخاص.

في ما يلي، لمحة عن بعض التعويضات التي ينالها الموظف في القطاع العام والتي يتبيّن من خلال مقارنتها بمثيلاتها في القطاع الخاص مدى تميز موظف القطاع العام عن غيره.

أولاً: التعويض العائلي:

هل تعلم أن **الموظف** يستفيد من التعويض العائلي عن:

- زوجته، أو الزوجة المهجورة أو المطلقة المحكوم لها بنفقة، على أن لا يعطى التعويض في أي حال إلا عن زوجة واحدة.
- أولاده الذكور الذين لم يتموا الثامنة عشرة من عمرهم.
- أولاده الذكور الذين أتموا الثامنة عشرة من عمرهم وذلك في الحالتين التاليتين: الولد المصاب بعلة أو عاهة تجعله عاجزاً عن العمل وتوجب إعالته، أو الولد الذي يتابع دراسته وذلك حتى إكماله الخامسة والعشرين من عمره.
- بناته العازبات وكذلك البنات الأرامل والمطلقات غير المحكوم لهن بنفقة.
- أولاده المتبنين بصورة قانونية وأولاده الذين أصبحوا شرعيين وأولاده العائشين مع زوجته المهجورة أو مطلقته إذا كان يدفع لها نفقة عنهم.

أما **الموظفة**، فتستفيد هي الأخرى من تعويضات عن:

زوجها العاجز: أولادها إذا كانت تتحمل أعباء إعالتهم بسبب الترمل أو عجز الزوج، أو غيابه عن البلاد مع ثبوت انقطاع أخباره مدة تتجاوز السنة. كما تستفيد الموظفة المطلقة في حال ثبوت عجز الوالد عن تأدية النفقة المحكومة بها عليه.

أما **المتقاعد** فيستفيد من التعويض العائلي أسوة بالموظفين العاملين. وفي حال وفاته يستفيد أصحاب الحق في المعاش من كامل التعويض العائلي إلى أن يحدث ما يفقدهم حقهم في المعاش أو التعويض.

ثانياً: التعويض عن الأعمال الإضافية:

هل تعلم أنّه يمكن منح الموظف تعويضاً عن ساعات العمل الإضافية التي تزيد عن ساعات دوامه الرسمي وذلك ضمن الشروط التالية:

- إذا كانت الأنظمة المطبقة في دائرته تفرض عليه العمل باستمرار وفي أوقات الدوام وخارجها.
- إذا كلفه الوزير أو المدير العام خطياً بعمل إضافي شرط أن يكون هذا العمل غير داخل في المهام الموكلة إليه بحكم وظيفته.
- إذا كان العمل يدخل في مهام الموظف بحكم وظيفته ولكنه عمل ملّح ويتوجب عليه القيام به خارج أوقات الدوام الرسمي.
- يحدد بدل التعويض عن كل ساعة إضافية بقرار من الوزير ضمن اعتمادات مرصودة لهذه الغاية في الموازنة.
- يمكن منح الموظف تعويضاً شهرياً مقطوعاً عن الأعمال الإضافية المكلّف بها، شرط أن يقتضي تنفيذ هذه الأعمال مدة لا تقل عن ٦ أشهر، وأن لا يزيد التعويض عن نصف الراتب.

ثالثاً: تعويض الانتقال وأجور النقل:

هل تعلم: أنّ الدولة تؤمن وسائل النقل للموظفين الذين ينتقلون خارج مراكز عملهم بداعي الوظيفة، أو تسدد لهم أجور النقل التي تكبدوها بمناسبة مهمة كُلفوا بها رسمياً وليس على الدولة أن تعوض عن الأضرار التي تلحق بوسائل النقل؟

وأنّ الموظف يتقاضى تعويض انتقال يومي (نفقات المنامة ووجبات الطعام) في حال انتقاله إلى خارج مركز عمله بداعي الوظيفة؟

رابعاً: تعويضات مختلفة:

- هل تعلم أنّه يمكن إعطاء الموظف تعويض مسؤولية صندوق، تعويض لتغطية نفقات يتكبدها بمناسبة مهمة عامة يكلف بها، تعويض سيارة، تعويض تمثيل، تعويض ساعات الليل، تعويض بدل الاغتراب، تعويضات بدل السكن، وغيرها من التعويضات التي ينص عليها القانون؟
- هل تعلم أنّ الموظف الذي يقوم بعمل معين يستدعي التقدير، يُعطى مكافأة نقدية تحدد بقرار من الوزير؟
- هل تعلم أنّه يمكن إعطاء الموظف تعويضاً عن خسارة مادية أصابته أثناء قيامه بمهمة رسمية إذا كانت ناجمة عن ظروف قاهرة تعرّض لها بسبب الوظيفة ودون إهمال أو خطأ من قبل؟■

* نظام الوظيفة العامة المغلق

تعتبر الوظيفة العامة، بموجب نظام الوظيفة العامة المغلق (closed system) سلكاً أو مهنة (carrier) يلتحق بها الموظف في باكورة حياته العملية، وينقطع لها مبدئياً مدى الحياة، وإلى حين إحالته على التقاعد. فالوظيفة العامة في النظام المغلق تؤلّف كياناً قائماً بذاته، وعالماً متميزاً وسلكاً خاصاً في المجتمع، يختلف عن سائر الوظائف والمهن، ويخضع لقانون خاص ذي طبيعة خاصة ومختلفة عن قانون العمل. **من كتاب**: الوظيفة العامة وإدارة شؤون الموظفين (١٩٩١).

البنية التحتية وشبكات الاتصال والخدمات المشتركة

هواجس المكننة في وزارة المالية



إن تعميم المكننة خطة طموحة تشمل وزارة المالية بكافة مديرياتها، وترمي إلى تجهيز المكاتب بجهاز كمبيوتر لكل موظف والانتقال من الإدارة القديمة القائمة على تخزين المعلومات على الورق إلى استعمال أنظمة وشبكات اتصال حديثة مع مراعاة وتطبيق الإجراءات الأمنية اللازمة. والهدف من المشروع هو تحسين نوعية الخدمة التي توفرها وزارة المالية للمواطنين وتطوير الإدارة العامة فيها من خلال الاستعمال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مجالات عمل الوزارة وفي كل أقسامها. ومما لا شك فيه أن مثل هذه الخطوة ستنعكس إيجاباً على تنظيم الإدارة وعلى تبسيط سير المعاملات فيها وأداء خدمة أكثر فعالية بكلفة أقل.

ولما كانت تقنيات المعلوماتية في تطور مستدام، فقد وضعت وزارة المالية خطة تمتد على ثلاث سنوات لتحديث وتطوير تقنيات وأنظمة وتطبيقات المعلوماتية وبدأت بتنفيذها منذ مطلع عام ٢٠٠٠. ولما كانت البنية التحتية وشبكات الاتصال في أساس التطور المطلوب، فقد قامت وزارة المالية بإنشاء شبكة اتصال عريضة Wide Area Network تربط مختلف وحدات وزارة المالية في مختلف الأقضية بالمراكز الرئيسية في بيروت كل بالمديرية التابع لها وكذلك ربط المديريات العامة (المالية العامة والدوائر العقارية والجمارك) بعضها ببعض وربط كافة الإدارات بشبكة الإنترنت. إن تنفيذ المرحلة الأولى من هذا القسم والذي يشمل أكثر من ٨٠٪ من مراكز وأبنية كافة مديريات الوزارة قد تم تنفيذه على أن تستكمل عملية ربط باقي المراكز خلال العام ٢٠٠٤.

أما على صعيد مديرية المالية العامة، فقد قامت الوزارة بتطوير البنية التحتية لتطبيقات المعلوماتية والتي تضمنت تحديث شبكة المعلومات المحلية Local Area Network في المباني الرئيسة لمديرية المالية العامة وربط هذه الأبنية التي تقع ضمن الوسط التجاري لمدينة بيروت مع مبنى الوزارة الجديد (كورنيش النهر) بشبكة اتصالات Metropolitan Area Network بالألياف البصرية هذا بالإضافة إلى شبكة الاتصال العريضة التي ذكرناها سابقاً.

كما وضعت وزارة المالية التصاميم العامة للبنية التحتية للخدمات Network Services Infrastructure & Exchange Messenging Infrastructure وبدأت بتطبيق خدمات Intranet في وزارة المالية وخاصة البريد الإلكتروني وتجهيز الحواسب ببرامج المكننة المكتبية مع وصلة إلى شبكة Internet.

إن شبكات الاتصال العريضة والمحلية المنفذة تمتاز بأنها آمنة وسريعة ومستقرة في تأمين تبادل المعلومات المطلوبة وبأنها قادرة على تقديم تبادل خدمات الصوت (Voice Exchange) في مراحل لاحقة. وهي مكّنت الوزارة من البدء بتنفيذ مشروع الموقع البديل في حالة الطوارئ (Disaster Recovery Site) في مبنى كرنيش النهر كبديل للموقع الرئيسي في مبنى رياض الصلح في حالة الطوارئ الناجمة عن تعطل الموقع الرئيسي عن العمل لأسباب قاهرة فيقوم الموقع البديل بتزويد المستخدمين بنفس الخدمات دون أن يكون هناك توقف يذكر عن العمل.

كما قامت وزارة المالية بشرعنة مختلف أنظمة التشغيل وأنظمة إدارة قواعد المعلومات والبريد الإلكتروني وأدوات بناء الأنظمة وغيرها من البرامج وذلك إيماناً منها بتطبيق قانون حماية الملكية الفكرية. ولهذه الغاية تم توقيع عقد اتفاق مع شركة MICROSOFT بأسعار تشجيعية بالإضافة إلى التدريب والدعم الذي ستقدمه الشركة لوزارة المالية مجاناً. وقد شكّل هذا الاتفاق المقدمة والأساس للاتفاق الذي تم توقيعه لاحقاً بين الشركة المذكورة والدولة اللبنانية عبر وزارة التنمية الإدارية. كما وقعت وزارة المالية عقد اتفاق مماثل مع شركة ORACLE في ما خص استعمال قواعد معلومات ORACLE. ■

جورج ضاهر
رئيس المركز الإلكتروني

المـؤتـمـر الـدولـي الـعـاشـر لإدارات الخـزيـنـة

وزارة المـالـيـة تسـتـضـيـف سـت وعشـريـن دولـة فرانكـفـونـيـة وسـبـع دول من الشـرق الأوسـط

انعقد المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة تحت عنوان "الإدارة الحديثة لخزينة الدولة" في بيروت بين ١٤ و١٧ تشرين الأول ٢٠٠٣. وتكلل هذا المؤتمر بالنجاح نظراً للخبرات الغنية والمتنوعة التي تبادلها المشاركون الذين كانوا يمثلون عدداً من البلدان الفرنكوفونية ومن بلدان منطقة الشرق الأوسط إلى جانب ممثلين عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وغيرها من المنظمات الإقليمية. وقد تميّز مؤتمر بيروت بمشاركة ممثلين عن الدول العربية للمرة الأولى في تاريخ انعقاد هذا الحدث. كما تميّز بمشاركة ممثلين عن القطاع الخاص كانت لهم كلمات ومداخلات أكدّت على أهمية الشراكة بين القطاعين حتى في مسائل إدارة المالية العامة حيث أن الدول باتت تلجأ أكثر فأكثر إلى هذا القطاع لأغراض التمويل.

امتد المؤتمر على أربعة أيام تخلله يوم كامل خصص لورش العمل حيث عرض كل بلد تجربته. كما خصص اليوم الأخير لزيارة ميدانية تم فيها التعرف على المحيط الاقتصادي والثقافي للبنان.

ولم يهمل المنظمون الطابع الاجتماعي والترفيهي خلال المؤتمر، فتم تنظيم حفل استقبال للتعارف عند وصول المشاركين وزيارة سياحية لوسط مدينة بيروت ومنطقة زوق مكايل التراثية وقلعة بعلبك الأثرية. وفي ختام المؤتمر، دعا السفير الفرنسي في لبنان، السيد فيليب لوكورتييه، الوفود إلى حفل استقبال في قصر الصنوبر.



يمكنكم الإطلاع على مداخلات المؤتمر والنقاشات على موقع المعهد المالي على شبكة الإنترنت: www.if.org.lb

أربعة أيام لتبادل الخبرات منها يوم مخصص لورش العمل



ورشة العمل الأولى: إدارة الخزينة والدين العام

أ- **إدارة الخزينة** وتأمين المعلومات السريعة والشاملة والموثوقة لمدير الخزينة. شددت نقاشات هذه الورشة على ثلاثة محاور رئيسية: مركزية المعلومات الخاصة بالتدفّقات المالية، توفّر الأدوات المعلوماتية المناسبة، وضع المعلومات الضرورية لإعداد خطة الخزينة في تصرّف المسؤول عن إدارة عمليات الخزينة. كما تمت مناقشة حلول المشاكل المطروحة.

ب- **إدارة الدين** تطرق النقاش حول تحديات إدارة الدين العام إلى ثلاثة مواضيع: العلاقة بين إدارة الدين وعمليات الخزينة، متابعة الدين العام، تحديد استراتيجية الإدارة والحلول الممكنة لمعالجة كل من المشاكل المطروحة.

ورشة العمل الثانية: مؤشرات الأداء المالي

ناقشت ورشة العمل الثانية مسألة مؤشرات الأداء المالي. فبعد عرض للخبرة الفرنسية المتعلّقة بـ "العقد المتعدّد السنوات لأداء الخزينة" تمحورت النقاشات حول المواضيع التالية:

- مفهوم الأداء المالي الجيد وجدوى صياغة مؤشرات ذات صلة؛
- منهجية تحديد المؤشرات وأمثلة ملموسة عنها؛
- متابعة المؤشرت وتقييمها.

في الختام، شدّد المشاركون على ضرورة تطبيق المؤشرات التي تمّ ذكرها في إطار عملية إنشاء عقد خارجي، أي إقامة علاقات شراكة جديدة مع الآمرين بالصرف (Ordonnateur). وعقد داخلي، يتم ترجمته من خلال إعداد لائحة بالمهمات يتمّ التفاوض عليها مع كافة المسؤولين عن الإدارات.

ورشة العمل الثالثة: وسائل الدفع الحديثة

تمحورت هذه الورشة حول موضوعين: وسائل تحصيل الواردات العامة ووسائل دفع النفقات العامة. وسمحت هذه الورشة بالتوصل إلى خلاصة وتوصيات أربع تَشاطرها المشاركون:

١. ضرورة تقليص حصّة النقدي في المعاملات (مسألة الأمن، الكلفة، الفعالية، هدف تعميم الحوالة).
٢. الاعتراف بالدور الرائد للمصرف المركزي فيكون أول المعنيين بآلية التحصيل والدفع في الحياة العامة.
٣. ضرورة "التحصيل بسرعة والدفع بسرعة" بعد إعادة النظر بسلسلة تنفيذ العمليات ودور المعنيين ومسؤولياتهم.
٤. التفكير وتبادل الخبرات لنزع الصفة المادية عن الوسائل والإجراءات بهدف الاستعمال الأمثل لها وللموارد البشرية (زيادة الأمن والفعالية والإنتاجية).

ورشة العمل الرابعة: التدقيق والرقابة

تركزت النقاشات خلال هذه الورشة حول هدف الرقابة وفعاليتها، وقد تمت مناقشة الهدف الرئيسي الذي لا بد من تحقيقه والذي يتلخص بالإدارة الجيدة للأموال العامة وتحقيق الأهداف المحدّدة. أما مفهوم الفعاليّة، فقد تمت مقاربته على أنه يشمل نظام رقابة يتماشى والواقع، ومسؤوليات محدّدة وحقيقية، وأساليب وأدوات مكيّفة، بالإضافة إلى ضرورة دمج إشكالية كلفة الرقابة. كما عرض المشاركون نقاط القوة ونقاط الضعف لأجهزة الرقابة وتوصلوا أخيراً إلى توصيات أهمها:

- نظام منظّم ودائم للرقابة الداخلية يشمل كل المعنيين (من المدير إلى المحاسب)؛
- العمل بالآليات التي تم تطويرها حتى الآن؛
- تطوير عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- تحسين شفافية المالية العامة.

لقد نجح المؤتمر الدولي العاشر لإدارة الخزينة في أن يكون فسحة لتبادل الخبرات في ما بين المشاركين وتعزيز التعاون في ما بين الدول المشاركة. ولقد برهن أنه بالرغم من اختلاف الأنظمة الاقتصادية للدول المشاركة، بدءً من دول جنوبي أفريقيا، مروراً بدول جنوبي شرقي آسيا وصولاً إلى دول الشرق الأوسط، فإنها جميعاً تواجه إشكاليات متشابهة في مجال تحسين إدارة المال العام.

ولقد رحبت دول الشرق الأوسط بدعوتها للمشاركة في أعمال المؤتمر الذي أتاح لها فرصة الانفتاح على تجارب الدول الفرانكفونية ومكّنها من الإطلاع عن كثب على طبيعة العلاقات التي تربط هذه الدول وعلى مفاهيم التعاون والتبادل التي يرسّخها مفهوم الفرانكفونية. وسوف تتم دعوة ممثلي دول الشرق الأوسط للمشاركة في أعمال المؤتمر الدولي الحادي عشر بهدف تعزيز التبادل مع منطقة الشرق الأوسط. ■

تغطية إعلامية مكثفة

أعلن عن افتتاح المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة نهار السبت ١١ تشرين الأول ٢٠٠٣ في مؤتمر صحافي عقده وزير المالية، الأستاذ فؤاد السنيورة، وسفير فرنسا في لبنان، السيد فيليب لوكورتييه. وحضر المؤتمر الصحفي مدير عام المحاسبة العامة في وزارة المالية الفرنسية السيد جان باسير ومدير عام المالية اللبناني السيد ألان بيفاني ومديرة المعهد المالي، السيدة لمياء المبيض بساط ووفد من المنظمين الفرنسيين. وتحدث كل من وزير المالية وسفير فرنسا عن أهمية المؤتمر وعن نجاح التعاون بين وزارة المالية الفرنسية ونظيرتها اللبنانية منظمة الحدث في بيروت بحضور ممثلي وسائل الإعلام والصحافيين المدعوين للمناسبة. كما أثنى الجميع على دور المعهد المالي في تنظيم هذا المؤتمر.

من جهة أخرى، حظي مؤتمر إدارات الخزينة بتغطية إعلامية كبيرة من خلال الوكالات الصحافية والممثلين عن الوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية التي تواجد ممثلون عنها خلال أيام أعمال المؤتمر الثلاثة.

كتاب أعمال المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة

إن المعهد المالي في طور إعداد المحضر التسجيلي (Annaler) الخاص بالمؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة وسوف يتم إرساله إلى المشاركين حال جهوزه.



تسجيل المشاركون



الافتتاح



افتتاح يعكس التعاون الوثيق



المناقشات خلال ورش العمل

نشاطات وزارة المالية خارج لبنان

١١-٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣: شارك وفد من وزارة المالية في ورشة عمل نظمها مصرف التعاون الدولي الياباني تمحورت حول التعاون المالي الرسمي وانعقدت في طوكيو، اليابان. جرت هذه الورشة ضمن إطار برامج التدريب التي يعدها المصرف بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وهدفت إلى تعزيز معارف المشاركين في ما يتعلق بإجراءات نظام المساعدة الرسمية اليابانية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة في بعض الدول النامية. ■

أيلول ٢٠٠٣: شارك وفد من وزارة المالية، برئاسة وزير المالية، الأستاذ فؤاد السنيورة، في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي عقدت في دبي. وقد تخللها اجتماعات لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يومي ٢٣ و٢٤ أيلول وسبقتها على مدى ثلاثة أيام ندوات متخصصة بدأت في ٢٠ أيلول. وهذه هي المرة الأولى التي تعقد فيها الجمعيات العمومية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بلد عربي.

وكما هي العادة كل عام، عقدت اللجان المختصة ومجموعة الدول السبع (G7) ومجموعة الدول الأربع والعشرون (G24) اجتماعاتها الدورية لتقييم وضع الاقتصاد العالمي وأهم المشاكل المطروحة عالمياً، ومنها مشكلة العجز والموازنة. وقد شغلت قضايا الاقتصاد العالمي حيزاً هاماً من الاجتماعات لاسيما موضوع النمو الاقتصادي الذي ظهر شبه إجماع على كونه قد أصبح مرتبطاً أكثر فأكثر بالاقتصاد الأمريكي. كذلك حظي موضوع تنمية البلدان النامية على الكثير من الاهتمام. ■



اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليان

تعقد هذه الاجتماعات سنوياً وهي من أهم المؤتمرات الدولية التي تُعنى بالشؤون الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي. تكمن أهميتها في عدد المشاركين الكبير من وزراء مالية وحكام مصارف مركزية، يمثلون حوالي ١٨٤ دولة، ومن مصرفيين وصحافيين وموظفين في المنظمات المالية الدولية.



التحديات الإقليمية وآفاق المستقبل



اختتام المؤتمر



زيارة أقبية كسارا



نحو مستقبل أفضل

زيارة الوفود والبعثات الأجنبية والدولية لوزارة المالية:

١٢ كانون الأول ٢٠٠٣:

زار المستشار المالي الرئيسي لشؤون إدارة الدين العام في البنك الدولي السيد فيليب أندرسن وزارة المالية اللبنانية للنظر في تطورات إدارة الدين العام في لبنان. والتقى عدداً من كبار المسؤولين في الوزارة وختم مهمته بزيارة إلى المعهد المالي في ١٩ كانون الأول ٢٠٠٣. هدفت هذه الزيارة إلى الإطلاع على دور المعهد في تدريب الموظفين العاملين في إدارة الدين وإلى البحث في إمكانيات تنظيم ورشة عمل على مستوى إقليمي حول الموضوع نفسه. ■

١٢ كانون الأول ٢٠٠٣:

زار السيد بيار دمنغيل، مبعوث البنك الدولي، المعهد المالي في إطار برنامج دراسة الوضع الحالي للموازنة العامة اللبنانية والبحث بالتعاون مع السلطات المعنية عن أفضل الطرق لتحديثها. وقد اطلع السيد دمنغيل عن كثب على دور المعهد المالي في تحضير ومواكبة عمليات الإصلاح والتغيير الجارية منذ سنوات في وزارة المالية. كما استعرض الدور الذي يمكن أن يلعبه المعهد- من خلال إعداد الموارد البشرية ونشاطات التواصل- في عملية تطوير الموازنة العامة في لبنان. ولقد شدد السيد دمنغيل - بعد أن اطلع على مبادئ وآليات تحضير الموازنة اللبنانية، وعلى طرق توزيعها على مختلف القطاعات، وعلى انعكاساتها على التوازن الاقتصاد الكلي المحلي- على ضرورة تبسيط الإجراءات وتطوير إمكانيات التقييم من خلال وضع معايير محددة بغية التحول إلى موازنات البرامج والأداء في مختلف دول المنطقة. ■

١١ تشرين الثاني ٢٠٠٣:

بعد أن وصلته الأصداء الجيدة عن نجاح وزارة المالية اللبنانية في تطبيق مشاريع التحديث التي أطلقتها في السنين العشر الماضية، زار السيد بيتر بلانت، الخبير الاقتصادي الأسترالي، وزارة المالية بهدف وضع تقرير حول أسرار هذا النجاح. وقد جال الخبير على معظم إدارات وزارة المالية وإطلع عن كثب على مختلف النشاطات القائمة وتلك التي هي قيد التحضير. كما زار المعهد المالي حيث التقى مديرة المعهد، السيدة لمياء المبيض بساط، وتعرّف عن كثب على دور المعهد بمواكبة مشاريع التحديث التي تضطلع بها الوزارة لاسيما تدريب الموظفين ونشر المعلومات الخاصة بالوزارة بالأخص تلك التي تتوجه إلى المواطنين. ومن جهة أخرى زار السيد بلانت عدد من مؤسسات القطاع الخاص بهدف التحقق من نتائج برامج التحديث التي تقوم بها وزارة المال وتأثيرها على الحركة الاقتصادية. ■

٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٣:

استضافت وزارة المالية اللبنانية- دائرة الدين العام وبالتنسيق مع الـ UNCTAD وفداً من دولة اليمن يتألف من سبعة إداريين وفنيين مختصين في إدارة الدين العام في كل من وزارة المالية والبنك المركزي ووزارة التخطيط في دولة اليمن، وذلك لمدة خمسة أيام ابتداءً من ٢٨ تشرين الأول.

هدفت الزيارة إلى التعرف على نظام إدارة الدين والتحليل المالي DMFAS المعمول به في لبنان. وقد أعدت رئيسة دائرة الدين العام، الآنسة أمل شبارو، لهذه الغاية برنامج زيارات ميدانية إلى كل من وزارة المالية (دائرة الدين العام والمركز الإلكتروني) ومجلس الإنماء والإعمار ومصرف لبنان (مديرية العمليات المالية ومديرية المعلوماتية). وقد إطلع الوفد اليمني على الممارسات الإدارية والفنية لجهة استعمال نظام DMFAS من قبل الإدارات الثلاث المذكورة لاسيما لجهة استخراج تقارير الدين المختلفة، وإعداد البيانات الإحصائية، وإدخال البيانات، وعملية ربط النظام في ما بين وزارة المالية ومصرف لبنان. ■

طوق الياسمين: تحية إلى نزار قباني

كتبت المراقبة هدى الكيلاني (مالية بيروت):



في غمرة معاناة المرأة في مجتمعنا العربي، وحيث أن رجالنا أضحوا "نساء" ونساءنا "رجالاً"، وبما أن الحديث يطول عن حرية لطالما سعينا خلفها نحن "بنات حواء" لنتخلص من تسلط "بني آدم"، وجدت نفسي أتذكر نزار وشعر نزار وأناجيه في ذكرى رحيله الخامسة، لعل مناجاتي تلك توقظنا من لعبة تبادل الأدوار التي نعيشها على مسارح حياتنا اليومية:

عشقناك يا نزار وعشقنا كتاباتك النرجسية، وبين سطور كلماتك الوردية تسبح حورية، جنيةٌ من جنيات ألف ليلة وليلة. وإذا بالمرأة محورٌ لاهتماماتك ونبضٌ لشعرك فالشعر والمرأة لديك توأمان. أحببتها وجعلت منها إلهاً للعشق، فكل نساء الكون لديك سيّان. أنزلت بني جنسك من قصورهم العاجية حين وضعت النقاط على الحروف: "لا حياة بدون رجل وامرأة وحبٌ يتوج مملكتهما". ألغيت بينك وبينها كل الحدود والحواجز المعروفة، وترأست الأنثى صفحات الكتاب وجعلتها قادرة على أن تسن القوانين مثلها مثل الرجال؛ طوقتها بدفء الياسمين ووضعت ورودك في الإناء. رأيت الدولة أنثى والحرية أنثى والكتاب... لم تطلب من محبيها خلع الطرابيش فتلبسها النساء، لم تطلب منهم نزع العمامات ولا سراويل الأجداد!

أفتقدك اليوم يا نزار وافتقد قوة منحتها لبني جنسي ومن حولي قصص وروايات للحب المحدوم متناثرة أشلاء. في عيونها يا نزار ربيعٌ ولَى ودفءُ شمسٍ أضحى سراب. في عيونهم ليال صاخبة وقمرٌ تناسى على عرشه ليلاه. أنزلوها يا نزار عن كرسيها الذي صنعته لها يداك واختطفوا الإناء. سبقوا أحلامنا الورديّة ورمينا طوق الياسمين قبل الأوان! جعلوا منا سلعة رخيصة للبرامج والإعلان. لم يحفظوا من أشعارك سوى كلمات، لم يفهموا سوى هامش سطورك المتحررة، لم يدخلوا الأعماق. وبعد أن كنا المحور والأساس، جعلوا منا الوسيلة والأداة وأغرونا وقالوا لنا: "هذا ما كتبه نزار...ألا تعشقن نزار؟"

نعم، عشقتم وعشقنا نزار ولكن أعيدوا لنا الإناء!... ورأيت شهريار مذعناً لشهرزاد، وسلّمها سيفه البتار، وتربعت هي على عرش الحياة، وبدأ يقص عليها روايات ألف ليلة وليلة.ونظرت من حولها فلم تجد عشباً ينمو أو زنبقة تعلو ولا قمراً يُطفأ كي تنام... ■

الاقتصادات النامية وتحديات العولمة

كتب المراقب عبد الله عبد الله (مالية النبطية):



إن التعايش مع نظام العولمة ومع النظام الجديد للتجارة العالمية بات أمراً لا مناص منه، ولذلك لا بد للدول العربية وسائر الدول النامية من سلوك سبيلين للتماشي مع هذا الاتجاه:

أولاً، على الحكومات السعي لتقليص الخسائر المتوقعة من الدخول في النظام الجديد للتجارة العالمية وتعزيز المكاسب المحتمل أن يؤدي إليها وتحويل الفرص المحتملة إلى فرص فعلية من خلال اتخاذ إجراءات عدة نذكر منها: ١.الفهم العميق لنصوص الاتفاقات التجارية الجديدة؛ ٢. رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية وتطوير المنتجات من حيث الجودة والمواصفات وتقليص تكاليف الإنتاج والتسويق لاغتنام فرص فتح الأسواق في الخارج... كما يتعين على كل حكومة من الحكومات العربية أن تثابر في مسيرة التنمية من خلال سياسات عديدة نذكر منها: ١.مراجعة نظم الضرائب والرسوم وتعديلها وتطويرها واعتماد الأكثر عدالة والأقل تكلفة والأكبر حصيلة مثل نظام الضريبة الموحدة على الدخل؛ ٢. توفير اعتمادات أكبر ودعم أقوى للتعليم والبحوث العلمية والتطور التقني وربط مراكز البحوث والتطوير بالوحدات الإنتاجية ٣. المساعدة في إعادة هيكلة بعض القطاعات لزيادة القدرة التنافسية لاسيما في ما يتعلق بقطاعات الخدمات المالية كالبنوك وشركات التأمين وشركات الطيران، والسياحة...

ثانياً، يتعيّن على الحكومات العمل بجدية من أجل بناء القوة الاقتصادية الذاتية العربية وطنياً وإعادة هيكلية الاقتصادات العربية بقصد تقليل اعتمادها على الخارج وتنمية القدرة التنافسية العربية. لقد أصبح تيار العولمة أشبه ما يكون بالرياح التي تجتاز الحدود والحواجز من دون استئذان ولا تعترف بها أبداً. وبالنسبة للبلدان النامية ومنها العربية وفي ظل أوضاعها الراهنة ومع المستجدات الإقليمية لاسيما الحرب على العراق وتداعياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية على المنطقة لا بل على العالم بأسره، فإن التكيف مع العولمة قد يكون هو الخيار الوحيد المتاح أمامها للانطلاق نحو الشراكة الإيجابية في بناء النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع باقي دول العالم مما يساعد هذه الدول على توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمامها وخصوصاً في ما يتعلق باستحقاقات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، إلخ. ■

الدول العربية في منظمة التجارة العالمية:

٩دول عربية تتمتع بعضوية مطلقة في منظمة التجارة العالمية هي مصر، المغرب، تونس، موريتانيا، الأردن، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة. ٦دول تتمتع بصفة مراقب هي السعودية، الجزائر، لبنان، السودان، عمان، باستثناء دولة اليمن التي لم تقدم طلب بالعضوية الكاملة حتى تاريخه. وتبقى ٦دول عربية خارج المنظمة كلياً وهي سوريا، العراق، ليبيا، جيبوتي، فلسطين، الصومال.

موظفو وزارة المالية في سعي دائم إلى العلم

- نالت السيدة رجاء شريف (رئيسة دائرة الرقابة المالية على المؤسسات العامة في مديرية المحاسبة العامة) شهادة دبلوم الدراسات العليا في القانون العام من الجامعة اللبنانية وهي الآن في طور التحضير لرسالة الماجستير والتي يتناول موضوعها القانون المالي.
- نال السيد مروان القطب (رئيس دائرة/مراقب مالي في مديرية المحاسبة العامة) شهادة الماجستير في القانون العام بدرجة جيد جداً موضوعها: النظام البرلماني اللبناني قبل التعديلات الدستورية وبعدها من جامعة بيروت العربية وهو الآن بصدد التحضير لإعداد رسالة الدكتوراه موضوعها: إدارة أشخاص القانون الخاص للمرافق العامة الاقتصادية في لبنان.
- نالت الآنسة حسانة عيتاني (مقدمة خدمات تقنية في مديرية المحاسبة العامة) شهادة دبلوم الدراسات العليا في المال والأعمال فرع الاقتصاد وإدارة المصارف من جامعة بيروت العربية وهي الآن في طور التحضير لرسالة الماجستير.

وفي وزارة المالية مميزون كثيرون

ودعت وزارة المالية العام ٢٠٠٣ باحتفال رعاه وزير المالية وحضره مدير عام المالية، السيد ألان بيفاني وكبار المسؤولين في الوزارة وذلك يوم الاثنين ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٣. وقد تم خلال هذا الحفل الوقوف على ما حققه موظفو الوزارة من إنجازات ومن تقدم على مسار الإصلاحات المالية خلال العام المنصرم. كذلك تم عرض البرامج والتطلعات التي تنوي الوزارة تطبيقها خلال العام ٢٠٠٤ ومنها مشروع المكننة الشاملة الذي يسمح تقديم خدمة أوفر للمواطن الذي يبقى أولى اهتمامات الوزارة. كما تم التشديد على ضرورة البناء على ما تم إنجازه خلال العام الماضي ومتابعته في المستقبل.

تخلل الحفل توزيع شهادات تقدير وجوائز على الموظفين الـ ٩٤ الذين تميزوا خلال العام ٢٠٠٣ ومنهم من شارك في عدد كبير من دورات التدريب في المعهد أو نال نتائج متفوقة أو تميز بحضوره المواظب في المكتبة المالية وبغيرها من المعايير الإيجابية التي تسمح بتمييز العناصر الفعالة وبحث غيرهم على بذل المزيد من الجهود الفردية لتطوير طاقاتهم ومعارفهم.



المعهد المالي في إفطار عائلي

اجتمعت عائلة المعهد المالي في فندق الموفنبيك للاحتفال بنهاية شهر رمضان عبر مأدبة قدمها الفندق لفريق المعهد الذي شارك بفعالية في تنظيم وإنجاح المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة. وقد دعا المعهد كل من وزير المالية ومدير عام المالية وعدد من موظفي الوزارة لمشاركتهم هذه المأدبة.



وأطل النجاح ... مبروك

بعد انتظار طويل، صدرت نتائج المباراة لوظيفة مراقب ضرائب رئيسي، ومراقب تحقق، ورئيس محاسبة في مديرية المالية العامة في وزارة المالية التي جرت اعتباراً من يوم السبت في ٢٠٠٣/٩/١١. وقد أعلن القرار رقم ٢/٥٤٠ تاريخ: ٢٠٠٣/١٢/١٠ أسماء الناجحين الذين بلغ عددهم ١١٨. أما الملفت للنظر أن الناجحين العشر الأول هم بأكثريتهم من النساء. (راجع الجدول)

المرتبة	العلامات	تاريخ الولادة	الاسم والشهرة
الأولى	٢٣٣	١٩٧٨/٩/١١	هيلان حنا ساعود
الثانية	٢١٨	١٩٧٨/٥/٢٥	ندى سامي عبد الله
الثالثة	٢١٣	١٩٧٨/٦/٢٢	كارول ايليا ابي خليل
الرابعة	٢١٠	١٩٧٦/٨/٧	كلوديا عبود غنيمه
الخامسة	٢٠٨	١٩٧٧/٥/٢٣	سيلفي يوسف نصر
السادسة	٢٠٧	١٩٧٨/٢/٢	رنا بيار نجم
السابعة	٢٠٧	١٩٧٧/٤/١٩	محمد عبد الله نجار
الثامنة	٢٠٣	١٩٧٩/١٢/١	عُلا حسن المولى
التاسعة	٢٠٢	١٩٧٩/١٠/٢٥	رنا سعيد بيسار
العاشرة	٢٠١	١٩٧٦/٥/٢١	ريتا الياس بو حبيب
العاشرة	٢٠١	١٩٧١/١٠/٢٦	رولان شكري شكري

المراقبون الرئيسيون الجدد



بنين وبنات

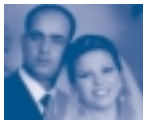
- رزق المحاسب حسن كحول (مديرية الصرفيات، مالية بيروت) بمولودة أسماها آية
- رزق المراقب الرئيسي سمير حسين (ضريبة الدخل، مالية بيروت) بمولود أسماه محمد
- رزق المراقب محمد سعد (ضريبة الدخل، مالية بيروت) بمولودة أسماها جميلة
- رزقت المراقبة هيفاء منصور (مديرية معاشات التقاعد، مالية بيروت) بمولود أسمته هشام ◄◄



- رزقت المراقبة هيلين سعود (مديرية الضريبة على القيمة المضافة) والمراقب ألبير رعيدي (مالية جبل لبنان) بمولودة أسماها غايا
- رزق المراقب إيلي زيدان (مالية جبل لبنان) بمولودة أسماها كلوي
- رزق المراقب رامي الحج علي (مالية لبنان الجنوبي) بمولود أسماه خالد
- رزقت المراقبة نانسي مقلد (مالية النبطية) بمولودة أسمتها غوى
- رزقت المراقبة ليلى رمّال (مالية النبطية) بمولودة أسمتها جنى

زواج

- المحرر علي وهبه (مالية النبطية) من السيدة سلوى قبيصي
- مسؤول الصيانة في المعهد المالي، السيد سهيل اليوسف، من السيدة تغريد أبو ساري ◄◄





أطيب التمنيات من فريق المعهد المالي

لنشر أخباركم في "حياة الوزارة" الرجاء إرسال المعلومات مرفقة بالصور إلى مندوبي حديث المالية في كافة الماليات:

داني شاكر: مالية البقاع
جيزيل بحصة: مالية لبنان الشمالي
عبد الله عبد الله: مالية النبطية
ميراي **الحاج**: مالية جبل لبنان
سهير **أسطا**: مالية لبنان الجنوبي
لبنى **بستاني**: المعهد المالي – بيروت